

الرواة الذين حكم عليهم الإمام النسائي في السنن الكبرى

بقوله: (متروك الحديث)

جمع، ودراسة

Narrated by the imam of women
in the Sunan Al-Kubra

He said: (left to talk)

Collection, study

دكتورة/ نورة بنت عبد الله بن متعب الشهري

أستاذ الحديث وعلومه المشارك بقسم الدراسات الإسلامية

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن - كلية الآداب

المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسَنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلا مَضَلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضَلَّ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
أما بعد:

فلقد منَّ الله - عزَّ وجلَّ - على الأمة الإسلامية بنعم كثيرة لا تُعدَّ ولا تُحصى، ومن تلك النعم أنه جعلها خير الأمم أُخْرِجَت للناس، ودينها خاتم الأديان وأكملها، ونيبها خاتم الأنبياء وسيدهم، كما أنه - سبحانه وتعالى - تكفل بحفظ وحيها من التحريف والتبديل؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١).
والذِّكْرُ هنا يعُمُّ القرآن والسنة؛ لأنَّ السنة أيضاً وحي مُنزَّل من الله - تعالى - بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٢)، وهي الميمنة

(١) سورة الحجر، الآية رقم: ٩.

(٢) سورة النجم، الآية رقم: ٣-٤.

للقرآن، وقد سماها الله - تعالى - ذِكْرًا؛ فقال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾^(١).

بيد أنه لا يمكن العمل بالقرآن بمعزل عن السنة، وهذا الذي جعل مكحولاً يقول: "القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن"^(٢).

فالسنة هي المبينة لمراد الله - عزَّ وجلَّ - من مجملات كتابه، والدالة على حدوده، والميسرة له، ومن أكد آلات السنن المعينة عليها، والمؤدية إلى حفظها: علم الجرح والتعديل.

وعلم الجرح والتعديل الذي يختص بالرواة غالباً من أدق علوم السنة، وأجلها قدراً؛ لأنَّ المعول عليه في قبول السنة أو ردّها، وهو السند بشكل أساسي الذي يتكوّن من مجموعة رواة يتناقلون الحديث المروي عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولم يكن هذا القبول أو الردُّ دون قواعد ولا ضوابط؛ بل إنَّ علماء هذا الفن قد تتبعوا تواريخ الرجال، ووقفوا على أخبارهم بدقة، وكانوا متجردين للحق، ولم تأخذهم في الله لومة لائم.

فمن وجدوه عدلاً عدلوه، ومن ثبت لهم أنه مجروح جرحوه، ولم يراعوا في جميع ذلك أية اعتبارات شخصية، اللهم إلا الإخلاص لله تعالى، والاحتياط لحفظ سنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهم حقاً كانوا عدول هذه الأمة في حمل العلم وأدائه، وممن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والترفيف. والحق أحقُّ أن يُتبع، فجزاهم الله عن هذا الدِّين وأهله كل خير.

ويُعتبر أصحاب النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هم أوّل من تكلم في علوم السنة عموماً، وعلم الجرح والتعديل خاصّة، فكانوا - رضي الله عنهم - يتّخذون الضوابط اللازمة لصيانة حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فكانوا يتثبتون فيما يُنقل إليهم، فلا يقبلونه إلاّ بشاهد، ثم التابعين، منهم: سعيد بن المسيب، ثم: الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ثم سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وشعبة، ثم يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ثم أحمد بن حنبل، ويحيى بن

(١) سورة النحل، الآية رقم: ٤٤.

(٢) أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص: ١٤)، ومحمد بن نصر المروزي في "السنة" (١٠٤).

معين، وعلي بن المديني، ثم الإمام البخاري، ومسلم، وأبو داود ثم الترمذي والنسائي وغيرهم كثير ممن حملوا راية هذا العلم وصانوا سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم.

ولمكانة الإمام النسائي في نقد الرجال وكثرة الرواة الذين تكلم عليهم في كتابه

السنن الكبرى

ولعدم وجود كتاب أو بحث يجمع أقواله في نقد الرواة بقوله (متروك الحديث)

؛ فقد اجتهدت في بحثي هذا أن أجمع وأدرس من قال فيهم: (متروك الحديث) وأقارنه بأقوال أئمة الجرح والتعديل .

أهمية البحث:

تكمُن أهمية البحث في كونه يتعلق بالسنة النبوية، وهي أهم مصدر من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم.

سبب اختيار البحث:

هو معرفة منهج الإمام النسائي في علم الرجال، وضبطه، ومقارنته بكلام غيره من علماء السنة.

وقد استعنت بالله، وجعلت هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

بينت في المقدمة أهمية البحث وسبب اختياره ، وذكرت في التمهيد ترجمة

مختصرة للنسائي، وأما المباحث فهي:

الأول: مصطلح (متروك الحديث) عند أئمة النقاد.

الثاني: منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل.

الثالث: ترجمة الرواة الذين حكم عليهم النسائي في السنن الكبرى بقوله (متروك

الحديث)، مرتبة بحسب الحروف الهجائية.

ثم ختمت بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

هذا، وأسأل الله التوفيق والسداد والقبول إنه جواد كريم، والحمد لله رب

العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

تمهيد

النسائي هو: الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر، الخراساني، النسائي، صاحب "السنن".
 ولد بنسأ في سنة خمس عشرة ومائتين، وطلب العلم في صغره، فارتحل إلى قنينة في سنة ثلاثين ومائتين، فأقام عنده ببغلا ن سنة، فأكثر عنه.
 قال الحاكم: كلام النسائي على فقه الحديث كثير، ومن نظر في "سننه" تحير في حسن كلامه.

قال الحافظ أبو علي النيسابوري: أخبرنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائي.

وقال أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ: من يصبر على ما يصبر عليه النسائي؟! عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة يعني: عن قنينة، عن ابن لهيعة - قال: فما حدث بها.

قال الدار قطني: أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره، وقال أيضاً: وكان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم بالرجال، فلما بلغ هذا المبلغ حسده، فخرج إلى الرملة فسئل عن فضائل معاوية فأمسك عنه فضربوه في الجامع..

قال الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثقه. فقلت: قد ضعفه النسائي. فقال: يا بني! إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم، قلت: صدق فإنه لين جماعة من رجال صحيح البخاري ومسلم. وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث وثلاث مائة^(١).

وقد رتب كتابه السنن على طريقة دقيقة تجمع بين الفقه وفن الإسناد، ورتب الأحاديث على الأبواب، ووضع لها عناوين تبلغ أحياناً منزلة عالية من الدقة، وصار "سنن النسائي" - كما اشتهر - ضمن كتب السنن، والتي عرفت بالكتب الستة.

(١) سير أعلام النبلاء ٨٢/١١، تهذيب الكمال ٣٢٨/١، تهذيب التهذيب ٣٦/١.

المبحث الأول

مصطلح (متروك الحديث) عند أئمة النقاد

الحديث في اللغة: هو كل ما يُتحدّث به من كلامٍ وخبر.
وعلم الحديث: علم يُعرف به أقوالُ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأفعاله وأحواله^(١).
ومتروك في اللغة: اسم مفعول من ترك.

والحديث المتروك: الكلام الذي يرويه الرَّأوي ويُسنده إلى راوٍ متَّهم بالكذب^(٢).

وقال البيهقي رحمه الله تعالى في تعريف الحديث المتروك:

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ أَنْفَرَدَ *** وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ كَرَدٌ

أي: ما تفرد به ضعيف مجمع على ضعفه^(٣).

فقوله (مَا وَاحِدٌ بِهِ أَنْفَرَدَ) أي: ما تفرد به راوٍ، ثم قال: (وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ): أي أن هذا الراوي الذي تفرد بالرواية مجمع على ضعفه، ثم قال: (فَهُوَ كَرَدٌ): أي كالمردود. فالحديث المتروك لا بد أن يتوفر فيه قيدان:

القيد الأول: التفرد بأصل الحديث.

والقيد الثاني: أن يكون الراوي الذي تفرد بالحديث مجمع على ضعفه، لكن لا يلزم أن يكون مجعماً على ضعفه، بل يكفي أن يكون جمهور العلماء على ضعف هذا الراوي لنقول: هذا حديث منكر.

مثال للحديث المتروك :

حديث "كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر" حديث متروك؛ لأن راوي الحديث عمرو بن شمر متروك الحديث كما قاله الإمام النسائي والدارقطني.

قال فهد بن تركي العصيمي^(٤):

القاعدة أن كل لفظ دلَّ على معنى سيئ؛ فهو من ألفاظ الجرح إلا القليل؛ فقد تكون عند بعضهم أحياناً ليست من ألفاظ الجرح. ومن أمثلة ذلك:

(١) المعجم الوسيط، مادة: حدث، ١٥٩.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة، ٢٩١/١.

(٣) الكواكب الدرية على المنظومة البيهقونية لسليمان الحربي، ص ١٢٢.

(٤) كتاب ألفاظ الجرح التي على خلاف الظاهر.

• تركه فلان: قد يُقال: تركه فلان، ولا يُراد به المعنى الاصطلاحي المعروف للترك في مصطلح الحديث؛ بل يُراد به ترك الكتابة أو الرواية عنه لسبب عارض كما سيأتي بيانه.

قال علي بن المدني: كان عطاء بن أبي رباح بأخرة قد تركه ابن جريج، وقيس بن سعد. قال الذهبي: لم يَعْنِ الترك الاصطلاحي، بل عَنِيَ أَنَّهُمَا بَطْلًا الْكِتَابَةَ عَنْهُ، وَإِلَّا فَعَطَاءُ ثَبِتَ رَضِي^(١).

وقال ابن أبي حاتم: محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله.. سمع منه أبي، وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق^(٢). قال الذهبي: إن تركا حديثه، أو لم يتركاه، البخاري ثقة مأمون، مُحْتَجٌّ به في العالم^(٣). وقال أيضاً: ولا عبرة بترك أبي زرعة وأبي حاتم له [أي: الإمام البخاري] من أجل اللفظ؛ لأنه مجتهد في المسألة، بل مُصِيب^(٤).

وقال الترمذي بعد أن نقل عن ابن المدني أسماء بعض الرواة الذين ترك الرواية عنهم يحيى القطان: وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنه أتهمهم بالكذب؛ ولكنه تركهم لحال حفظهم. وذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان رأى الرجل يُحَدِّثُ عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة تركه. وقد حَدَّثَ عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة^(٥).

وقال أحمد بن حنبل في عبد الله بن سلمة الأفيطس: كان سيئ الخلق، وتركنا حديثه، وتركه الناس^(٦)، وفيه يقول أبو زرعة الرازي: كان عندي صدوقاً.. إنما قيل فيه من أجل لسانه^(٧).

(١) ميزان الاعتدال للذهبي (٧٨/٣).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٩١/٧).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٦٣/١٢)، وقال المُحَقِّق (٤٦٢/١٢): هذا عجيبٌ من أبي زرعة وأبي حاتم، فإنهما قد وثقا مسلماً، وأثبتا عليه، مع أنه يقول بمقالة شيخه البخاري في مسألة اللفظ !!.

(٤) المغني في الضعفاء للذهبي (١٦٥/٢).

(٥) كتاب العلل للترمذي في آخر الجامع (٢٣٧/٦)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (٣٩٦/١).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (٤٥٤٥).

(٧) سوالات البردعي، ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية لسعدي الهاشمي (٣٢٨/٢، ٤٨٧).

وَرَوَى ابْنُ الصَّلَاحِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ الْمَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُتْرَكُ الرَّجُلُ حَتَّى يَجْتَمِعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ.

وَقَدْ بَسَطَ ابْنُ الصَّلَاحِ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ وَالْوَاقِفُ عَلَى عِبَارَاتِ الْقَوْمِ بِفَهْمِ مَقَاصِدِهِمْ بِمَا عُرِفَ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ، وَبَقَرَاتِنِ تَرُشِدُ إِلَى ذَلِكَ. وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَقَدْ فُتِدَتْ شُرُوطُ الْأَهْلِيَّةِ فِي غَالِبِ أَهْلِ زَمَانِنَا، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَرَاعَاةُ اتِّصَالِ السُّنَلَّةِ فِي الْإِسْنَادِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ مَشْهُورًا بِفَسْقٍ وَتَحْوِهِ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَأْخُودًا عَنْ ضَبْطِ سَمَاعِهِ مِنْ مَشَائِخِهِ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرَةِ بِهَذَا الشَّانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

المبحث الثاني

منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل

اشتهر النسائي بين أهل العلم بالتشدد في التوثيق والتعديل؛ وذلك لاستعماله عبارات أرفع مما هي عليه في اصطلاح المتأخرين. مثل عبارة: "ليس به بأس" فإن أكثر الذين وصفهم بها هم ثقات مطلقاً. وظهر تشدده في إطلاقه عبارة: "ليس بالقوي" على جماعة كبيرة من الصدوقين والمقبولين.

واحتج هؤلاء بأن النسائي قد لين بعض من أخرج لهم البخاري ومسلم. قال محمد بن طاهر المقدسي: «سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه، فقال: يا بُني إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم^(٢)». وشرح الذهبي هذا بأن النسائي قد لين رجالاً احتج بهم الشيخان. لكن ابن كثير اعترض على هذا الحكم بقوله: «وقول الحافظ أبي علي بن السكن وكذا الخطيب البغدادي في كتاب "السنن" للنسائي: "إنه صحيح"، فيه نظر. و"إن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم"، غير مُسَلَّم. فإنه فيه رجالاً مجهولين إما عيناً أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة كما نهينا عليه في "الأحكام الكبير"^(٣)». وقال ابن الصلاح: «حكى أبو عبد الله الحافظ أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول:

(١) الباحث الحديث إلى اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ص ١٠٧.

(٢) شروط الأئمة الستة، ص ١٠٤.

(٣) اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ص ٢٥.

كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يُخرج عن كل من لم يُجمع على تركه^(١). وهذا يدل على تساهل النسائي؛ ولذلك لم يصب من يقول بأن كل من أخرج له النسائي في سننه فإنه قد احتج به، ففي سننه رواية مجاهيل ورواية جرحهم بنفسه فضلاً عن غيره.

والحقيقة أن من يستقريء كلام النسائي في الجرح والتعديل، ويقارنها بكلام غيره من العلماء؛ لوجد أن النسائي معتدل في أحكامه. قال قاسم علي سعد: «فالنسائي -رحمه الله- من النقاد المتبصرين المتوسعين الذين ختم بهم عهد المتقدمين، بل حاز قصب السبق في أهل عصره. وامتاز على أترابه وأقرانه، بالاستقلال والاتساع والدقة. ومازال أئمة النقد من المتأخرين يتوقفون عند قوله استحساناً له واختياراً. ونفسه في الجرح والتعديل هو نفس المتبصِّرين المتحرِّين من المتقدمين، مع مرونة حسنة. وهو في الجرح أشد منه في التعديل. ولو روعيت الاصطلاحات الخاصة به والعامّة عند المتقدمين، لكان أقرب إلى الاعتدال -في التوثيق والتعديل- من التشدد^(٢)».

اصطلاحات النسائي الحديثية

أكثر عبارات التوثيق والتعديل استعمالاً عند النسائي هي كلمة: ثقة، ثم "ليس به بأس"، ثم "لا بأس به". وقد وضعت العبارتين الأخيرتين في درجة أعلى من درجة: "صدوق" لأن أكثر الذين قال فيهم النسائي: "ليس به بأس" و "لا بأس به" هم ثقات مطلقاً. بل إنه قال في جماعة كبيرة منهم في موضع آخر ثقة.

وإطلاق كلمة: صالح في الأصل ينصرف إلى الصلاح في الدين لكن النسائي، وجماعة آخريين قصدوا بها الحكم على الرواية. وقد أشار إلى ذلك الأصل ابن حجر فقال: «من عاداتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة^(٣)».

وأما كلمة "ليس بالقوي" وما شابهها فإن النسائي يستعملها غالباً في الصدوقين ومن دونهم من أهل العدالة، ويريد بها التلئين؛ لأنه حكم بها على رجال كثيرين في كتابه المختص بالضعفاء. وهو ليس مصطلحاً خاصاً بالنسائي، بل هو ما عليه أهل

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص ٣٩.

(٢) منهج الإمام أبي عبد الرحمن في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال، ٥/٢٣٢١.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢/٦٨٠.

الشان. قال الذهبي: «وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: "ليس بالقوي". يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت». وقال أيضاً: «والبخاري قد يطلق على الشيخ: ليس بالقوي. ويريد أنه ضعيف^(١)».

وأكثر عبارات التجهيل استعمالاً عند النسائي هي: لا نعلم أحداً روى عنه غير فلان، ثم لا أعرفه، ثم ليس بالمشهور، مجهول، ثم ليس بمعروف، وليس بذاك المشهور، وليس بمشهور، ولا أدري ما هو.

وليست رواية الرجل الواحد عن رجل مستلزمة لجهالة عينه عند النسائي؛ لأنه قد يوثق من لم يرو عنه إلا واحد إذا تبين له ثقته من خلال سبر حديثه، مثل رافع بن إسحاق المدني. والله أعلم.

ولم يُكثر الإمام النسائي من ذكر ما يتعلق بتعديل بعض الرواة أو تجريحهم، وكذلك لم يُكثر من التعريف بالرواة، ولكنه كان يتعرض أحياناً لبيان أن فلاناً من الصحابة أو التابعين، أو أنه كوفيٌّ أو بصريٌّ، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راوٍ معين، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راوٍ من غيره.

وقد بلغ عدد الرواة الذين تكلم فيهم في السنن الكبرى ما يزيد على ثلاث مئة راوٍ.

المبحث الثالث

الرواة الذين حكم عليهم النسائي في السنن الكبرى بقوله (متروك الحديث)

(١) إبراهيم بن الفضل:

أخرج النسائي في "الكبرى" (كتاب الاستعاذة، باب ذكر فضل ما يتعوذ به المتعوذون ٢٠٣/٧ برقم ٧٨١٤) قال:

- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَسَدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ غَمًّا، أَوْ هَمًّا، أَوْ غَرْقًا، أَوْ أَنْ

(١) الموقظة للذهبي، ص ٨٣.

يَتَخَبَّطَنِي الشَّيْطَانُ عِنْدَ الْمَوْتِ، أَوْ أَنْ أَمُوتَ لَدَيْغًا» قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ هَذَا خَطَأً، هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْفَضْلِ.
 قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْفَضْلِ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ).

إبراهيم بن الفضل المخزومي المدني أبو إسحاق. روى عن سعيد المقبري وعبد الله بن محمد بن عقيل وغيرهم. وعنه عبد الله بن نمير وأبو عامر العقدي وابن أبي فديك ووكيع وغيرهم. قال أحمد: "ضعيف الحديث ليس بقوي في الحديث"، وقال ابن معين: "ليس حديثه بشيء"، وقال أبو زرعة: "ضعيف"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث منكر الحديث"، وقال البخاري: "منكر الحديث". وقال الترمذي: "يضعف في الحديث"، وقال النسائي: "منكر الحديث"، وقال في موضع آخر: "ليس بثقة ولا يكتب حديثه"، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"، وقال ابن عدي: "ومع ضعفه يكتب حديثه، وهو عندي ممن لا يجوز الاحتجاج بحديثه، وإبراهيم الخوزي عندي أصلح منه". قال ابن حجر: قلت: قال صاحب الكمال في أول ترجمته: يقال فيه إبراهيم بن إسحاق، وقد سبق إلى ذلك البخاري وابن حبان وأبو أحمد الحاكم ووقع كذلك في مسند أحمد، وخص ابن عدي ذلك برواية إسرائيل عنه، وقال يعقوب بن سفيان: "يعرف حديثه وينكر"، وقال الذهبي في "الكاشف": "ضعفه"، وفي "الميزان": "شيخ مدني ضعيف، وفي "الديوان" "تركه غير واحد، وقال الساجي في "الضعفاء": "بلغني عن أحمد أنه قال ليس بشيء"،

¹ أخرجه أحمد في "مسنده" ٣٠٣/١٤ برقم (٨٦٦٦٧)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناداه ضعيف جداً. وأخرج البيهقي في "الدعوات" (٢٩٩) من طريق ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، مرفوعاً: "اللهم إني أعوذ بك من موت الهم، وأعوذ بك من موت الغم...". وفي سنده إسماعيل بن عبد الله بن أويس، وفيه كلام. قوله: "أن أموت غماً"، قال السندي: أي: مغموماً بغم، وهو أن ينحبس نفسه عن الخروج فيموت. "أو هماً" هو أن يلحقه ما يضييق عليه الحال حتى يموت.

"غَرَقاً" يفتحتين، أي: بغرق، أو بكسر الراء، منصوب على الحال. "وأن يتخبطني" فسرته الخطابي: بأن يستولي عليه عند مفارقة الدنيا فيضله، ويحول بينه وبين التوبة، أو يعوقه عن إصلاح شأنه والخروج عن مظلمة تكون قبله، أو يؤيسه من رحمة الله، أو يكرهه الموت، ويؤسفه على حياة الدنيا، فلا يرضى بما قضى الله تعالى عليه من الفناء والنقلة إلى الآخرة، فيختم له فيلقى الله وهو ساخط عليه. "لديغاً"، أي: ملدوخ، وهو من لدغته بعض نوات السم.

وأخرجه أبو يعلى في المسند برقم (٦٦١٢) والعقيلي في "الضعفاء" ٦١/١، وابن عدي في "الكامل" ٢٣٢/١، والبيهقي في "الشعب" (١٣٥٩) من طريق أبي معاوية الضرير عن إبراهيم به.

وقال ابن حبان: "فاحش الخطأ"، وقال الدارقطني: "متروك"، وكذا قال الأزدي، وقال ابن حجر في "التقريب": "متروك من الثامنة^(١).
والحاصل أنه: متروك.

(٢) إسحاق بن أبي فروة:

أخرج النسائي في "الكبرى" (كتاب الفرائض، باب توريث القاتل ٦/ ١٢١ برقم ٦٣٣٥) قال:

– عَنْ فُتَيْبَةَ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرَوَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ^(٢)». قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (إِسْحَاقُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، أَخْرَجْتُهُ فِي مَشَايخِ اللَّيْثِ لِنَا لَا يُتْرَكُ مِنَ الْوَسْطِ).

إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عبد الرحمن الأسود، أبو سليمان الأموي، مولى آل عثمان، المدني، أدرك معاوية. وروى عن أبي الزناد وعمرو بن شعيب والزهرري ونافع وغيرهم. وعنه الليث بن سعد وابن لهيعة والوليد بن مسلم وغيرهم.

قال ابن سعد: كان كثير الحديث يروي أحاديث منكرا لا يحتجون بحديثه، وقال البخاري: تركوه، وقال أحمد: لا تحل عندي الرواية عنه، وفي رواية: ليس بأهل أن يحمل عنه، وقال ابن معين في رواية معاوية بن صالح: حديثه ليس بذلك وفي رواية ابن مريم عنه: لا يكتب حديثه ليس بشيء، وفي رواية أبي داود والغلابي عنه: ليس بثقة، وقال إسماعيل القاضي عن علي: منكر الحديث، وقال ابن عمار: ضعيف

(١) تهذيب التهذيب ١/١٥١. التقريب ١/٩٢. ميزان الاعتدال ١/٥٣. الكاشف ١/٢٢٠. ديوان الضعفاء ١/١٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢/١٦٥. الجرح والتعديل ٢/١٢٢. لسان الميزان ١/٩٠. الطبقات ٥/٤٧٧. التاريخ الكبير ١/٣١١. المجروحين ١/١٠٤. الكامل في ضعفاء الرجال ١/٣٧٤.

(٢) أخرجه الترمذي (١٤/٢) وقال: (هذا حديث لا يصح، لا يعرف إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة قد تركه بعض أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل). وابن ماجه في سننه باب ، برقم (٢٦٤٥، ٢٧٣٥). وابن عدى في "الكامل" (١/١٥)، والبيهقي في "سننه الصغرى"، كتاب الدِّيَاتِ بَابُ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ، برقم ٢٥١٤. وقال: (قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَيْسَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَرِثَ قَاتِلَ الْخَطَا، وَلَا يَرِثَ قَاتِلَ الْعَمَدِ حَتَّى نَتَّبِعَ إِلَّا خَبَرَ رَجُلٍ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُهُ لَوْ كَانَ تَابِتًا كَانَ الْحُجَّةَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَيَّنَ لَهُ شَيْءٌ، وَيُرَدُّ لَهُ آخِرُ مَا مَعَارَضَ لَهُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ حَدِيثَ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فِيمَنْ قَتَلَ صَاحِبَهُ عَمْدًا لَمْ يَرِثْ مِنْ دِينِهِ وَمَالِهِ شَيْئًا، وَإِنْ قَتَلَ صَاحِبَهُ خَطَا وَرِثَ مِنْ مَالِهِ، وَلَمْ يَرِثْ مِنْ دِينِهِ، وَالشَّافِعِيُّ كَالْمُتَوَقِّفِ فِي رِوَايَتِهِ إِذَا لَمْ يَنْضَمْ إِلَيْهِمْ مَا يُؤَكِّدُهَا. وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ لَمْ يَنْضَمْ إِلَيْهَا مَا يُؤَكِّدُهَا. وَالْمَشْهُورُ عَنْ عَمْرٍو فِي هَذَا الْحَدِيثِ: لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا مُطْلَقًا)، وقال البيهقي أيضا: "إسحاق بن عبد الله لا يحتج به.

ذاهب، وقال عمرو ابن علي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: متروك الحديث. وقال النسائي في موضع: آخر ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وزاد أبو زرعة: ذاهب الحديث، وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه، وقال الدارقطني والبرقاني: متروك، وقال ابن عدي: لا يتابع على أسانيده ولا على متونه وهو بين الأمر في الضعفاء، وقال الخليلي في الإرشاد: ضعفه جداً وتكلم فيه مالك والشافعي وتركاه، وقال البزار: ضعيف، وذكره ابن الجارود والعقيلي والدولابي وأبو العرب والساجي وابن شاهين في الضعفاء، وزاد الساجي: "ضعيف الحديث ليس بحجة"، وقال أبو حاتم بن حبان في الضعفاء: "يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل"، وقال الذهبي في الميزان: ولم أر أحداً مشاه، وقال ابن حجر في التقریب: متروك من الرابعة مات سنة أربع وأربعين^(١).

والحاصل أنه: متروك.

(٣) إسماعيل بن مسلم:

أخرج النسائي في "الكبرى" (كتاب المناسك، باب القران ٤/٣ برقم ٣٦٩٤ وبرقم ٢٧٢٨) قال:

- أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ سَيْفِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لِي عَمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: «تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢)».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ ثَلَاثَةٌ هَذَا أَحَدُهُمْ وَهُوَ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ شَيْخٌ يَرُوي عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ يَرُوي عَنِ الزُّهْرِيِّ وَالْحَسَنِ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ).

فقد أورد ذكره الإمام النسائي علماً أنه لم يخرج له.

إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق البصري. سكن مكة، ولكثرة مجاورته قيل له: المكي، وكان فقيهاً مفتياً. وروى عن أبي الطفيل عامر بن واثلة والحسن البصري، وعطاء وعمرو بن دينار، والزهري وغيرهم. وعنه الأعمش وهو من أقرانه، وابن

(١) تَهذِيبُ التَّهذِيبِ ٢٤٢/١. التَّقْرِيبُ ١٠٢/١. مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ١٩٣/١. تَهذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ ٤٤٦/٢. الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ ٢٢٧/٢. الْمَجْرُوحِينَ ١٣١/١. الْكَامِلُ فِي ضَعْفَاءِ الرِّجَالِ ٥٣٠/١.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (بَابُ التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ، وَفَسَخَ الْحَجَّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ بِرَقْمِ ١٥٠٥ وَبَابُ التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ، وَفَسَخَ الْحَجَّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ بِرَقْمِ ١٤٩٩)، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (بَابُ جَوَازِ التَّمَتُّعِ بِرَقْمِ ٢٢٣٤ وَبَابُ جَوَازِ التَّمَتُّعِ بِرَقْمِ ٢٢٣٤).

المبارك والأوزاعي والسفيانان وعلي بن مسهر، وأبو معاوية ويزيد بن هارون، وغيرهم. قال عمرو بن علي: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. وقال القطان: لم يزل مخلطاً كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب، وقال ابن عيينة: "كان إسماعيل يخطئ أسأله عن الحديث فما كان يدري شيئاً، وقال أحمد: "منكر الحديث"، وقال ابن معين: "ليس بشيء"، وقال ابن المديني: "لا يكتب حديثه"، وقال الفلاس: "كان ضعيفاً في الحديث يهم فيه، وكان صدوقاً يكثر الغلط، يحدث عنه من لا ينظر في الرجال"، وقال الجوزجاني: "واه جداً" وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث مختلط"، وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي وهو أحب إليك أو عمرو بن عبيد فقال: "جميعاً ضعيفان، وإسماعيل ضعيف الحديث ليس بمتروك يكتب حديثه"، وقال البخاري: "تركه يحيى وابن مهدي وتركه ابن المبارك وربما ذكره"، وقال النسائي: "متروك الحديث"، وقال مرة: "ليس بثقة"، وقال ابن عدي: "أحاديثه غير محفوظة إلا أنه ممن يكتب حديثه"، قال ابن حبان: "كان فصيحاً وهو ضعيف يروي المناكير عن المشاهير ويقلب الأسانيد"، وقال البزار: "ليس بالقوي"، وذكره العقيلي والدولابي والساجي وابن الجارود وغيرهم في الضعفاء، وقال الذهبي في "الكاشف": "ضعفوه وتركه النسائي، وذكره في "الميزان وقال: وله مناكير.

وقال ابن حجر في "التقريب": كان من البصرة ثم سكن مكة وكان فقيهاً ضعيف الحديث من الخامسة^(١).

والحاصل أنه: ضعيف الحديث.

(٤) أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ:

أخرج النسائي في "الكبرى" (كتاب الجمعة، باب ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ١١٥/٣ برقم ١٤٣٢) قال:

- أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُؤَفَّقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ» قُلْنَا: يَقْلَلُهَا بِرَهْطِهَا^(١).

(١) تهذيب التهذيب ٣٣١/١. تقريب التهذيب ١١٠/١. الاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ٦١/١. ميزان الاعتدال ٢٤٩/١. الكاشف ٢٥٠/١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٦٣/٣٥. الجرح والتعديل ١٩٩/٢. الطبقات الكبرى ٢٠٣/٧. التاريخ الكبير ٣٧٢/١. المجروحين ١٢٠/١. الكامل ٤٥٤/١.

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (لَا نَعْلَمُ أَحَدًا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ غَيْرَ رَبَاحٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، إِلَّا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ، فَإِنَّهُ حَدَّثَ بِهِ عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَلْمَةَ، وَأَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ).

أيوب بن سويد الرملي، أبو مسعود السيباني، روى عن الأوزاعي ومالك والثوري وابن جريج وغيرهم. وعنه بقية وهو أكبر منه ودحيم والشافعي وابن السرح ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم. قال أحمد: "ضعيف"، وقال ابن معين: "ليس بشيء يسرق الأحاديث"، وابن المبارك "ترك حديثه"، وقال: ارم به، وقال البخاري: "يتكلمون فيه"، وقال النسائي: "ليس ثقة"، وقال أبو حاتم: "البن الحديث"، وقال ابن حبان في الثقات: كان ردي الحفظ يخطئ يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه؛ لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة، وقال الخليلي: لم يرضوا حفظه، وقال الإسماعيلي: "فيه نظر"، وقال ابن يونس في تاريخ الغرباء: "تكلّموا فيه"، وقال الساجي: "ضعيف إرم به"، وقال الأجرى عن أبي داود: "ضعيف"، وقال الجوزجاني: "واهي الحديث وهو بعد متماسك"، وقال الذهبي في الكاشف: ضعفه أحمد، وقال في الميزان: والعجب من ابن حبان ذكره في الثقات فلم يصنع جيداً، وقال: رديء الحفظ، وقال ابن حجر في التقریب: صدوق يخطئ من التاسعة^(٢).

والحاصل أنه: صدوق يخطئ.

(٥) سَلِيمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ:

أخرج النسائي في "الكبرى" (كتاب القسامة، باب نكرو حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له

٣٧٤/٦ برقم ٧٠٣٠ وبرقم ٤٨٥٤) قال:

- أَخْبَرَنِي الْهَيْثَمُ بْنُ مَرْوَانَ بْنِ الْهَيْثَمِ بْنِ عِمْرَانَ الدَّمَشَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارِ بْنِ بِلَالِ الدَّمَشَقِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) وأخرجه أحمد في "مسنده" ٧/٧ برقم ٧١٥١، وابن ماجه في "سننه" ١/٣٦٠ برقم ١١٣٧، وأبو داود الطيالسي ٤/٢٣٧ برقم ٢٦٢٠، وقال الألباني في "صحيح سنن النسائي" ٤/٧٦: صحيح.

(٢) تهذيب التهذيب ١/٤٠٦. التقریب ١/١١٨. ميزان الاعتدال ١/٢٨٧. الكاشف ١/٢٦١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣/٤٧٤. الجرح والتعديل ٢/٢٤٩. الثقات ٨/١٢٥. التاريخ الكبير ١/٤١٧. الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٢٣.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ بِكِتَابٍ فِيهِ الْفَرَائِضُ، وَالسُّنَنُ، وَالذِّيَّاتُ وَبَعَثَ بِهِ مَعَ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، وَيُقْرَأُ عَلَى أَهْلِ الْيَمَنِ هَذَا نُسْخَتُهُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَقِيَ الْعَيْنِ الْوَاحِدَةَ نِصْفَ الدِّيَةِ، وَفِي الْيَدِ الْوَاحِدَةَ نِصْفَ الدِّيَةِ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةَ نِصْفَ الدِّيَةِ»^(١).
 قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (وَهَذَا أَشْبَهَ بِالصَّوَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَسَلِيمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، مُرْسَلًا)
 - وأخرج له النسائي أيضاً في " الكبرى" (كتاب الأيمان والنذور، باب كفارة النذر
 ٢٧/٧ برقم ٣٨٣٩) قال:

- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، وَمُوسَى بْنِ عَفْبَةَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمٍ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ الَّذِي كَانَ يَسْكُنُ الْيَمَامَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ، يُخْبِرُ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهَا كَفَّارَةُ يَمِينٍ»^(٢).

(١) وأخرجه الإمام مالك في "موطأه" ٢٢١/٢ برقم (٢٢٢٦)، وقال النسائي: وهذا أشبه بالصواب والله أعلم، وسليمان بن أرقم متروك الحديث، وقد روي هذا الحديث يونس عن الزهري مرسلًا.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه - باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية - برقم ٢٩١٥، والترمذي في جامعه - باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نذر في معصية - حديث رقم ١٥١٤، وقال: هذا حديث غريب، وهو أصح من حديث أبي صفوان، عن يونس. وأبو صفوان هو مكِّي، واسمُه عبدُ اللهِ بنُ سعيد بن عبد الملك بن مروان، وقد روى عنه الحميدي، وغير واحد من أجلة أهل الحديث. وقال قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم: لا نذر في معصية الله، وكفارتها كفارة يمين، وهو قول أحمد، وإسحاق، واحتجاً بحديث الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم: لا نذر في معصية، ولا كفارة في ذلك، وهو قول مالك، والشافعي. وأخرجه أحمد - في "مسند" (٢٤٧/٦). وقال الطحاوي في "مشكل الآثار"، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه - حديث رقم ١٨٠٢: فعاد هذا الحديث إلى ابن شهاب، عن سليمان بن أرقم، وسليمان بن أرقم فليس ممن يقبل أهل الإسناد حديثه. وقال الطبراني في "الأوسط" برقم (٤٧٦٠): لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا ابن أبي عتيق، وموسى بن عفيبة، تفرد به: ابن أبي أويس. وأخرجه البيهقي في "الكبرى"، باب من جعل فيه كفارة يمين، برقم ١٨٤٢٥، وقال: وهذا وهم من سليمان بن أرقم، فيحیی بن أبي كثير إنما رواه عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه، عن عمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم. كذلك رواه علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير. أخبرنا أبو علي الرونباري، ثنا أبو بكر بن داسة، ثنا أبو داود، ثنا أحمد بن محمد المروري قال: قال ابن المبارك في هذا الحديث: حدث أبو سلمة، بذلك على أن الزهري لم يسمعه من أبي سلمة. قال أحمد بن محمد: وتصديق ذلك حديث أيوب بن سليمان بن بلال، قال أحمد: وإنما الحديث حديث علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبو داود: أراد أن سليمان بن أرقم وهم فيه، وحمله عنه الزهري وأرسله عن أبي سلمة قال أبو داود: رواه بقيقه، عن الأوزاعي عن يحيى بن محمد بن الزبير بإسناد علي بن المبارك مثله.

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، خَالَفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ».

سليمان بن أرقم، أبو معاذ البصري، مولى الأنصار، وقيل: مولى قريش، وقيل: مولى قريظة أو النضير، روى عن يحيى بن أبي كثير والزهري والحسن وغيرهم، وعنه الزهري شيخه والثوري وأبو داود الطيالسي وغيرهم. قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لا يسوى حديثه شيئاً، وقال ابن معين: ليس بشيء ليس يسوى فلساً، وقال عمرو بن علي: ليس بثقة روى أحاديث منكراً، وقال محمد بن عبد الله الأنصاري: كانوا ينهوننا عنه ونحن شبان وذكر عنه أمراً عظيماً، وقال البخاري: تركوه، وقال الآجري عن أبي داود: متروك الحديث، قلت لأحمد: روى عن الزهري عن أنس في التلبية قال: لا نبالي روى أم لم يرو، وقال أيضاً: سألت أبا داود عن حديث الصدقات قال: لا أحدث به، حدثني أبو هبيرة محمد بن الوليد الدمشقي قال: قرأت هذا الحديث في أصل يحيى بن حمزة عن سليمان بن أرقم عن الزهري، وقال أبو حاتم والترمذي وابن خراش وغير واحد: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث ذاهب الحديث، قال الجوزجاني: ساقط، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، قلت: وقال عمرو بن علي: لم أسمع ابن مهدي يذكر هذا الشيخ، وقال أبو أحمد الحاكم والدارقطني: متروك الحديث، وقال مسلم في الكنى: منكر الحديث، وقال النسائي في التمييز: لا يكتب حديثه، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال ابن حبان: سكن اليمامة ومولده بالبصرة، وكان ممن يقلب الأخبار ويروي عن الثقات الموضوعات، وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث، وقال الذهبي في "الكاشف": متروك، وفي "الميزان": تركوه، وقال ابن حجر في "التقريب": ضعيف من السابعة^(١).

والحاصل أنه: ضعيف.

(٦) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحٍ وَالِدُ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ:

أخرج النسائي في "الكبرى" (كتاب السهو، باب السلام ٦١/٣ برقم ١٣١٧) قال:
- أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الْمَخْرَمِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ قَالَ: «كُنْتُ

(١) تهذيب التهذيب ٤/١٦٩. التقريب ١/٢٤٩. ميزان الاعتدال ٢/١٦٩. الكاشف ١/٤٥٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١١/٣٥١. الجرح والتعديل ١٠٠/٤. التاريخ الكبير ٤/٢. المجروحين ١/٣٢٨. الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٢٢٨.

أَرَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ^(١)».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ هَذَا لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحٍ وَالِدُ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ).

فقد أورد ذكره الإمام النسائي علماً أنه لم يخرج له.

عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم، أبو جعفر المدني، والد علي بن المدني، سكن البصرة، وروى عن عبد الله بن دينار والعلاء بن عبد الرحمن وأبي حازم، وغيرهم، وعنه ابنه علي وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير من أقرانه وجماعة.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان وكيع إذا أتى على حديثه قال: جز عليه، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: سئل يزيد بن هارون عنه فقال: لا تسألوا عن أشياء، وقال عمرو بن علي: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديثه ولا يحتج به، وكان علي لا يحدثنا عن أبيه فكان قوم يقولون: علي يعق، فلما كان بآخره حدث عنه، وقال الجوزجاني: واهي الحديث كأن فيما يقولون مائلاً عن الطريق، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ليس بثقة، وقال ابن عدي: وعامة حديثه لا يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه ممن يكتب حديثه، وقال ابن معين: كان من أهل الحديث ولكنه بلي في آخر عمره، وقال الترمذي: ضعفه يحيى بن معين وغيره، وقال العقيلي: ضعيف، وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير، وقال ابن حبان: كان ممن يهم في الأخبار حتى يأتي بها مقلوقة ويخطئ في الآثار كأنها معمولة، وقال الذهبي في "الكاشف": "ضعفه، وفي "الميزان": "متفق على ضعفه، وقال ابن حجر في "التقريب": "ضعيف من الثامنة يقال تغير حفظه بأخرة"^(٢).

والحاصل أنه: ضعيف، تغير حفظه بأخرة.

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" ٨٠/٣ برقم ١٤٨٤. وابن ماجه كتاب إقامة الصلاة، باب التسليم ٢٩٦/١ برقم ٩١٥. والدارمي في "سننه" ٨٤٩/٢ برقم ١٣٨٥. وابن أبي شيبة في "مصنفه" ٢٦٥/١ برقم ٣٠٤١. والطحاوي في "شرح معاني الآثار" كتاب الصلاة: باب السلام في الصلاة ١٦٧/١. وصححه الألباني في "صحيح سنن النسائي" ٤٦١/٣.

(٢) تهذيب التهذيب ١٧٦/٥. التقريب ٢٩٨/١. ميزان الاعتدال ٤٠١/٢. الكاشف ٥٤٣/١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٧٩/١٤. الجرح والتعديل ٢٢/٥. لسان الميزان ٢٥٩/٧. التاريخ الكبير ٦٢/٥. المجروحين ١٤/٢. الكامل في ضعفاء الرجال ٢٨٩/٥.

(٧) - عبد الله بن سلمة الأفيطس:

أخرج النسائي في "الكبرى" (كتاب المحاربة، باب السحر ٤٤٩/٣ برقم ٣٥٢٧) قال: ٣٥٢٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ ابْنِ إِدْرِيسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلْمَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ: قَالَ يَهُودِيٌّ لِمُصَاحِبِهِ: أَذْهَبُ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ، قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: لَا تَقُلْ نَبِيًّا، لَوْ سَمِعَكَ كَانَ لَهُ أَرْبَعَةٌ أَعْيُنٌ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنْ تِسْعِ آيَاتِ بَيِّنَاتٍ، فَقَالَ لَهُمْ: «لَا تَشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا تَمْشُوا بِيَرِيٍّ إِلَى ذِي سُلْطَانٍ، وَلَا تَسْحَرُوا، وَلَا تَأْكُلُوا الرِّبَا، وَلَا تَقْدِفُوا مُحْصَنَةً، وَلَا تَوَلَّوْا يَوْمَ الزَّحْفِ^(١)، وَعَلَيْكُمْ خَاصَّةٌ يَهُودٌ أَنْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ» فَقَبَّلُوا يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ، وَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ قَالَ: فَمَا مَنَعَكُمْ أَنْ تَتَّبِعُونِي؟ قَالُوا: إِنَّ دَاوُدَ دَعَا أَنْ لَا يَزَالَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ نَبِيٌّ، وَإِنَّا نَخَافُ إِنْ تَبِعْنَاكَ أَنْ تَقْتُلَنَا يَهُودٌ^(٢).

قال أبو عبد الرحمن: (وهذا حديثٌ منكرٌ. قال أبو عبد الرحمن: حكى عن شعبة قال: سألت عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة فقال: تعرف وتكر.)

قال أبو عبد الرحمن: (وعبد الله بن سلمة الأفيطس متروك الحديث.) قال أبو عبد الرحمن: (كان هذا الأفيطس يطلب الحديث مع يحيى بن سعيد القطان وكان من أسنانه.)

(١) أي: الفرار من الجهاد و لقاء العدو في الحرب. والزحف: الجيش يزحفون إلى العدو: أي يمشون. النهاية في غريب الحديث، ٢/٢٩٧.

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (باب ما جاء في قبلة اليد والرجل برقم ٢٧٨٧، وباب: ومن سورة بني إسرائيل برقم ٣٢١٦). وابن ماجه في سننه (باب الرجل يقبل يد الرجل برقم ٣٧٢٨) و(السحر برقم ٤٠٥١). والطحاوي في مسنده (وصفون بن عسال المرادي برقم ١٢٤٧). وابن أبي شيبة في مصنفه (في الرجل يقبل يد الرجل عند السلام برقم ٢٥٦٨٧). وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (صفون بن عسال المرادي ومراد هو يحابر بن مالك بن أدد برقم ٢١٨٠). والطحاوي في شرح معاني الآثار (كتاب السير برقم ٣٣٠٣). والطحاوي في مشكل الآثار، (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه السلام ثم برقم ٤٨، وباب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه السلام ثم برقم ٤٩، وباب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه السلام ثم برقم ٥٠). والعقيلي في الضعفاء (عبد الله بن سلمة أبو العالية الهمداني الكوفي برقم ٩٣٧). والطبراني في الكبير (صفون بن المعتل السلمي برقم ٧٢٦٧). وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (عمرو بن مرة برقم ٦٧٣٧). والبيهقي في سننه "الكبرى" (كتاب قتال أهل البغي برقم ٢٥١٧٠). وأحمد في المسند (حديث صفون بن عسال المرادي برقم ١٧٨٢٦، وحديث صفون بن عسال المرادي برقم ١٧٨٣٥). والنسائي في الكبرى (كتاب الاعتكاف برقم ١٥٢٧٥، وتأويل قول الله جل ثناؤه ولقد آتينا موسى تسع آيات بيّنات برقم ٧٤٢٦. وقال الألباني في "ضعيف النسائي" برقم (٢٧٥): ضعيف.

عبد الله بن سلمة المرادي الكوفي، روى عن عمر ومعاذ وعلي وسلمان الفارسي وصفوان بن عسال، وغيرهم، وعنه أبو إسحاق السبيعي وعمرو بن مرة. قال أحمد بن حنبل: لا أعلم روى عنه غيرهما، وقال عمرو بن مرة: كان عبد الله بن سلمة يحدثنا فيعرف وينكر كان قد كبر، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة يعدّ في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة، وقال البخاري: لا يتابع في حديثه، وقال أبو حاتم: يعرف وينكر، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، قال الذهبي في "ديوان الضعفاء": تركوه، وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق تغير حفظه من الثانية^(١).

والحاصل أنه: صدوق، تغير حفظه.

(٨) عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنِ مُجَاهِدٍ:

أخرج النسائي في "الكبرى" (كتاب عمل اليوم والليلة، باب التَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّحْمِيدِ دُبُرِ الصَّلَوَاتِ، وَذَكَرُ اخْتِلَافِ أَلْفَاظِ النَّاقِلِينَ لِخَبْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيهِ ٦١/٩ برقم ٩٨٩٣) قال:

- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ، عَنْ مَكِّيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَبَّحَ فِي دُبُرِ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِائَةَ تَسْبِيحَةٍ، وَهَلَّلَ مِائَةَ تَهْلِيلَةٍ، غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَيْدِ الْبَحْرِ^(٢)».

قال أبو عبد الرحمن: (يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف، وعبد الوهاب بن مجاهد متروك الحديث، وعبد الله بن طاوس ثقة مأمون، وعبد الله بن سعيد بن جبير ثقة مأمون، وعكرمة مولى ابن عباس ثقة من أعلم الناس، قاله عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد).

فقد أورد ذكره الإمام النسائي علماً أنه لم يخرج له.

(١) تهذيب التهذيب ٢٤٣/٥. تقريب التهذيب ٣٠٦/١. ديوان الضعفاء ٢١٧/١. التاريخ الكبير ١٠٠/٥. المجروحين ٢٠/٢.

الكامل في ضعفاء الرجال ٣٢٦/٥.

(٢) وكذلك أخرجه في "عمل اليوم والليلة" ٢٠٢/١ برقم ١٤١. وصححه الألباني في "صحيح سنن النسائي" برقم (١٢٨٢)،

وضعفه في "ضعيف الجامع" برقم: ٥٦٢١.

عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي، مولى عبد الوهاب بن السائب المخزومي، روى عن أبيه وعطاء، وعنه إسماعيل بن عياش وبكار بن محمد السيريني، وغيرهم. قال أحمد: ليس بشيء ضعيف الحديث، وقال ابن معين وأبو حاتم: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال المزي: لم أفق على رواية ابن ماجة له. قلت: هي موجودة في بعض النسخ في كتاب السنة. وقال علي بن المديني ويحيى بن معين: لا يكتب حديثه وليس بشيء، وقال الدار قطني: ليس بشيء ضعيف، وقال الأزدي: لا تحل الرواية عنه، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث، وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة، وقال ابن الجوزي: اجمعوا على ترك حديثه، وذكره الذهبي في "الميزان"، وفي "ديوان الضعفاء" وقال: قال النسائي وغيره: متروك، وقال ابن حجر في "التقريب": متروك وقد كذبه الثوري من السابعة^(١).

والحاصل أنه: متروك وقد كذبه الثوري.

(٩) أَبُو هَارُونَ الْعَبْدِيُّ:

أخرج النسائي في "الكبرى" (كتاب النكاح، باب الْبِكْرِ يُزَوِّجُهَا أَبُوَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ ١٧٦/٥ برقم ٥٣٦٥) قال:

- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ حَكِيمِ الْكُوفِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ عُمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ نَهَارِ الْعَبْدِيِّ، وَهُوَ مَدَنِيٌّ لَّا بَأْسَ بِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بَابِنَةَ لَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: هَذِهِ ابْنَتِي أَبْتُ أَنْ تَزَوِّجَ، فَقَالَ: «أَطِيعِي أَبَاكَ» كُلُّ ذَلِكَ تَرَدَّدَ عَلَيْهِ مَقَالَتَهَا، فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَّا أَنْتَزِجُ حَتَّى تُخْبِرَنِي مَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ، فَقَالَ: «حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ لَوْ كَانَتْ بِهِ قُرْحَةٌ، فَلَحَسْتَهَا مَا أَدَّتْ حَقَّهُ»، فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَّا أَنْتَزِجُ أَبَدًا، فَقَالَ: «لَا تَتَكْحَمُنَّ إِلَّا بِإِذْنِهِنَّ»^(٢).

(١) تهذيب التهذيب ٥٣/٦. التقريب ٣٦٨/١. ميزان الاعتدال ٦٨٢/٢. ديوان الضعفاء: ١/٢٦٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥١٦/١٨. الجرح والتعديل ٦٩/٦. لسان الميزان ٢٩٥/٧. الطبقات ٤٠/٦. التاريخ الكبير ٩٨/٦. المجروحين ١٤٦/٢. الكامل في ضعفاء الرجال ٥١٣/٦.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (باب الْهَدْيِ برقم ٤٢٣٨). والحاكم في المستدرک (أما حَدِيثُ سَالِمٍ برقم ٢٧١٧). والحافظ ابن حجر في المطالب العالية (بابُ حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ برقم ١٧١١). والدار قطني في سننه (بابُ الْمَوَاقِفِ برقم ٣١١٥). والبيهقي في "الكبرى" (بابُ مَا جَاءَ فِي عِظَمِ حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ برقم ١٣٧٧٦).

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (أَبُو هَارُونَ الْعَبْدِيُّ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ وَلَا يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَأَسْمُهُ عَمَارَةُ بْنُ جُوَيْنٍ)، وَأَبُو هَارُونَ الْغَنَوِيُّ لَا بَأْسَ بِهِ وَأَسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
فَقَدْ أورد ذكره الإمام النسائي علماً أنه لم يخرج له.

عمارة بن جوين، أبو هارون العبدي البصري، روى عن أبي سعيد الخدري وابن عمر، وعنه عبد الله بن عون وعبد الله بن شاذب والثوري والحمادان والحكم بن عبدة وخالد بن دينار وجعفر بن سليمان وصالح المري ونوح بن قيس وهشيم وعلي بن عاصم وآخرون.

قال يحيى بن سعيد: ضعفه شعبة، وما زال بن عون يروي عنه حتى مات، وقال البخاري: تركه يحيى القطان، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال الدوري عن ابن معين: كان عندهم لا يصدق في حديثه، وكانت عنده صحيفة يقول: هذه صحيفة الوصي، وقال أبو زرعة: ضعيف حديث، وقال أبو حاتم: ضعيف أضعف من بشر بن حرب، وقال الجوزجاني: كذاب مفتر، وقال الحاكم أبو أحمد: متروك، وقال ابن حبان: كان يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، وقال ابن معين: كان غير ثقة يكذب، وقال عثمان بن أبي شيبة: كان كذاباً، وقال ابن سعد في "الطبقات": كان ضعيفاً في الحديث، وقال ابن البرقي: أهل البصرة يضعفونه، وقال علي بن المديني: لست أروي عنه، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ضعيف الحديث، وقد تحامل بعضهم فنسبه إلى الكذب، وقال الذهبي في "الكاشف": متروك، وفي "الميزان": تابعي لين بمرة، وفي "الديوان": مجمع على ضعفه، وقال ابن حجر في "التقريب": متروك ومنهم من كذبه، شيعي من الرابعة^(١).

والحاصل أنه: متروك، ومنهم من كذبه، شيعي.

(١) تهذيب التهذيب ٧/٤١٢. تقريب التهذيب ١/٤٠٨. ميزان الاعتدال ٣/١٧٣. الكاشف ٢/٥٣. ديوان الضعفاء ١/٢٨٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢١/٢٣٢. الجرح والتعديل ٦/٣٦٣. الطبقات الكبرى ٧/٣٨٢. التاريخ الكبير ٦/٤٩٩. المجروحين ٢/١٧٧. الكامل في ضعفاء الرجال ٦/١٤٧.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من ختم الله به الرسالات، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه واهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

إن بيان أحوال النقاد في التشدد والتساهل والاعتدال، ومراتب ألفاظهم في الجرح والتعديل لا يمكن أن تضبط إلا بعد جمع أقوال كل ناقد على حدة ومقارنتها بسائر أقوال النقاد حتى يعلم منهج كل ناقد بعينه ويعلم المعتدل من غيره. وقد توصلت من خلال بحثي إلى نتائج من أهمها:

١- اعتنى العلماء بعلم نقد الرواة، وكان الإمام النسائي رحمه الله من أبرز من خاض غمار هذا الفن.

٢- رتب كتابه السنن على طريقة دقيقة تجمع بين الفقه وفن الإسناد، ورتب الأحاديث على الأبواب، ووضع لها عناوين تبلغ أحياناً منزلة عالية من الدقة، وصار "سنن النسائي" - كما اشتهر - ضمن كتب الصحاح أو السنن، والتي عرفت بالكتب الستة.

٣- لم يُكثر الإمام النسائي من ذكر ما يتعلق بتعديل بعض الرواة أو تجريحهم، وكذلك لم يُكثر من التعريف بالرواة، ولكنه كان يتعرض أحياناً لبيان أن فلاناً من الصحابة أو التابعين، أو أنه كوفيٌّ أو بصريٌّ، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راوٍ معين، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راوٍ من غيره.

٤- قول أئمة الجرح والتعديل في الراوي (متروك الحديث) من العبارات الدالة على الترك عند قائلها.

٥- من الألفاظ التي استعملها أئمة النقاد مصطلح (متروك الحديث) ومنهم الإمام الدار قطني، والأزدي، وعمرو ابن علي، وأبو زرعة، والبرقاني، وابن المبارك، و الترمذي، وابن خراش، وأبو داود، وأبو أحمد الحاكم، والدار قطني، ويحيى القطان.

٦- تضمن البحث تسعة رواة قال فيهم النسائي (متروك الحديث)، منهم من ذكر لهم أحاديث وعددهم ستة وهم: (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْفَضْلِ ، إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي فَرُوءَةَ،

إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ ، أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ ، سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ ، عبد الله بن سلمة الأفتس)، ومنهم من أوردتهم ولم يذكر لهم حديث وعددهم ثلاثة وهم: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحٍ وَالِدِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ ، عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنِ مُجَاهِدٍ ، أَبُو هَارُونَ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ) .

٧- من خلال تأمل الرواة الذين قال عنهم الإمام النسائي متروك حديثهم يظهر أن قوله (متروك الحديث) تدل على أنه (متروك) عنده فقط، وليست جزءاً بأنه متروك عند غيره.

وبالنظر في الجدول المرفق يتضح أقوال أئمة النقاد فيمن قال عنهم الإمام النسائي في سننه الكبرى: (متروك الحديث)، وتحليل عباراتهم فيهم، واستنباط حكم مناسب لهم، والله أعلم.

م	الراوي	قول الإمام الذهبي	قول ابن حجر في التقريب	قول باقي نقاد الرواة	الحاصل
١-	إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْفَضْلِ	في "الميزان": شيخ مدني ضعيف، وفي "الكاشف": ضعفوه، وفي "ديوان الضعفاء": تركه غير واحد.	متروك، من الثامنة	قال الدار قطني، والأردني: متروك، وقال ابن حبان: فاحش الخطأ، وقال أحمد: ضعيف الحديث ليس بقوي في الحديث، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال الترمذي، وأبو زرعة: ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال البخاري، والنسائي: منكر الحديث وقال الترمذي في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن عدي: "ومع ضعفه يكتب حديثه وهو عندي ممن لا يجوز الاحتجاج بحديثه، وإبراهيم الخوزي عندي أصلح منه، وقال يعقوب بن سفيان: يعرف حديثه وينكر	متروك
٢-	إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي فَرَوَةَ	في " الميزان": ولم أر أحداً مشاه.	متروك، من الرابعة، مات سنة أربع وأربعين	قال ابن سعد: كان كثير الحديث يروي أحاديث منكرة لا يحتجون بحديثه، وقال البخاري: تركوه، وقال أحمد: لا تحل عندي الرواية عنه، وفي رواية: ليس بأهل أن يحمل عنه، وقال ابن معين في رواية: معاوية بن صالح: حديثه ليس بذاك" وفي رواية ابن أبي مريم عنه: "لا يكتب حديثه ليس بشيء" وفي رواية أبي داود والغلابي عنه: "ليس بثقة"، وقال إسماعيل القاضي عن علي: "منكر الحديث" وقال ابن عمار: ضعيف ذاهب وقال عمرو ابن علي وأبو	متروك

	<p>زرعة وأبو حاتم النسائي: متروك الحديث:.. وقال النسائي في موضع: "آخر ليس بثقة ولا يكتب حديثه" وزاد أبو زرعة: ذاهب الحديث، وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه، وقال الدار قطني والبرقاني: متروك وقال ابن عدي: لا يتابع على أسانيدِهِ ولا على متونه وهو بين الأمر في الضعفاء، وقال الخليلي في الإرشاد: ضعفه جدا وتكلم فيه مالك والشافعي وتركاه وقال البزار: ضعيف وذكره ابن الجارود والعقيلي والدولابي وأبو العرب والساجي وابن شاهين في الضعفاء وزاد الساجي: ضعيف الحديث ليس بحجة وقال ابن حبان في الضعفاء: "يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل".</p>			
<p>ضعيف الحديث</p>	<p>قال عمرو بن علي: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. وقال القطان: "لم يزل مخلطاً، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب" وقال ابن عيينة: "كان إسماعيل يخطئ أسأله عن الحديث فما كان يدري شيئاً" وقال أحمد: "منكر الحديث"، وقال ابن معين: "ليس بشيء" وقال ابن المدني: "لا يكتب حديثه" وقال الفلاس: "كان ضعيفا في الحديث يهمل فيه وكان صدوقا يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال" وقال الجوزجاني: "واه جدا" وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث" وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث مختلط" وقال ابن أبي حاتم قلت لأبي وهو أحب إليك أو عمرو بن عبيد فقال: "جميعا ضعيفان وإسماعيل ضعيف الحديث ليس بمتروك يكتب حديثه" وقال</p>	<p>كان من البصرة ثم سكن مكة وكان فقيهاً، ضعيف الحديث، من الخامسة.</p>	<p>في "الكاشف": ضعفه وتركه النسائي، وذكره في "الميزان" وقال: وله مناكير</p>	<p>٣- إسماعيل بن مسلم</p>

	البخاري: "تركه يحيى وابن مهدي وتركه ابن المبارك وربما ذكره" وقال النسائي: "متروك الحديث" وقال مرة: "ليس بثقة" وقال ابن عدي: "أحاديثه غير محفوظة إلا أنه ممن يكتب حديثه"، قال ابن حبان: "كان فصيحاً وهو ضعيف يروي المناكير عن المشاهير ويقلب الأسانيد"، وقال البزار: "ليس بالقوي"، وذكره العقيلي والدولابي والساجي وابن الجارود وغيرهم في الضعفاء.				
٤ -	أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ	في "الكاشف" وقال: "ضعفه أحمد، وفي "الميزان": وقال: والعجب من ابن حبان ذكره في "الثقات" فلم يصنع جيداً، وقال: رديء الحفظ.	صدوق يخطئ من التاسعة.	قال أحمد: "ضعيف" وقال ابن معين: "ليس بشيء يسرق الأحاديث"، وابن المبارك: ترك حديثه"، وقال: إرم به، وقال البخاري: "يتكلمون فيه" وقال النسائي: "ليس ثقة" وقال أبو حاتم: "لين الحديث" وقال ابن حبان في الثقات: كان ردي الحفظ يخطئ يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه لأن إخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة وقال الخليلي: لم يرضوا حفظه وقال الإسماعيلي: "فيه نظر" وقال ابن يونس في تاريخ الغرباء: "تكلّموا فيه" وقال الساجي: "ضعيف إرم به" وقال الأجرى عن أبي داود: "ضعيف"، وقال الجوزجاني: "واهي الحديث وهو بعد متماسك".	صدوق يخطئ من التاسعة.
٥ -	سَلِيمَانُ بْنُ أَرْقَمَ	في "الكاشف" : متروك، وفي "الميزان": تركوه،	ضعيف، من السابعة.	قال عبد الله بن أحمد عن أبيه لا يسوى حديثه شيئاً وقال ابن معين ليس بشيء ليس يسوى فلما وقال عمرو بن علي ليس بثقة روى أحاديث منكراً قال وقال محمد بن عبد الله الأنصاري كانوا ينهون عنه ونحن شبان	

	<p>وذكر عنه أمرا عظيما وقال البخاري: تركوه وقال أبي داود: متروك الحديث، وقال الترمذي وابن خراش: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث ذاهب الحديث قال الجوزجاني: ساقط وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. قلت وقال عمرو بن علي: لم أسمع ابن مهدي يذكر هذا الشيخ، وقال أبو أحمد الحاكم، والدارقطني: متروك الحديث، وقال مسلم في الكنى: منكر الحديث، وقال النسائي في التمييز لا يكتب حديثه وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم وقال ابن حبان سكن اليمامة ومولده بالبصرة وكان ممن يقلب الأخبار ويروي عن الثقات الموضوعات: وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث.</p>			
<p>ضعيف، تغيير حفظه بأخرة.</p>	<p>قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان وكيع إذا أتى على حديثه قال جز عليه، وقال ابن معين: ليس بشيء وقال أبو حاتم: سئل يزيد بن هارون عنه فقال لا تسألوا عن أشياء، وقال عمرو بن علي: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدا يحدث عن الثقات بالمنكير يكتب حديثه ولا يحتج به، وكان علي لا يحدثنا عن أبيه فكان قوم يقولون علي يعق فلما كان بآخره حدث عنه، وقال الجوزجاني: واهي الحديث كأن فيما يقولون مائلا عن الطريق، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ليس بثقة وقال ابن عدي: وعامة حديثه لا يتابعه أحد عليه وهو مع ضعفه ممن يكتب حديثه، وقال ابن</p>	<p>ضعيف، من الثامنة، يقال: تغيير حفظه بأخرة.</p>	<p>في "الكاشف": ضعفوه، وفي "الميزان": متفق على ضعفه.</p>	<p>٦- عبدُ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحٍ وَالِدِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ</p>

	معين: كان من أهل الحديث ولكنه بلي في آخر عمره، وقال الترمذي: ضعفه يحيى بن معين وغيره، وقال العقيلي: ضعيف، وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير، وقال ابن حبان: كان ممن يهمل في الأخبار حتى يأتي بها مقلوبة ويخطئ في الآثار كأنها معمولة.				
٧-	عبد الله بن سلمة الأقطس	في "ديوان الضعفاء": تركوه.	صديق تغير حفظه، من الثانية.	وقال عمرو بن مرة: كان عبد الله بن سلمة يحدثنا فيعرف وينكر كان قد كبر، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة يعد في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة، وقال البخاري: لا يتابع في حديثه، وقال أبو حاتم: يعرف وينكر، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.	صديق تغير حفظه
٨-	عبد الوهاب بن مجاهد	وذكره في "الميزان"، وفي "ديوان الضعفاء" وقال: قال النسائي وغيره: متروك.	متروك، وقد كذبه الثوري، من السابعة.	وقال أحمد: ليس بشيء ضعيف الحديث، وقال ابن معين وأبو حاتم: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال المزي: لم أقف على رواية ابن ماجه له قلت هي موجودة في بعض النسخ في كتاب السنة وقال علي بن المديني ويحيى بن معين لا يكتب حديثه وليس بشيء، وقال الدار قطني: ليس بشيء ضعيف، وقال الأزدي: لا تحل الرواية عنه، وقال ابن سعد: كان ضعيفا في الحديث، وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة، وقال ابن الجوزي: اجمعوا على ترك حديثه.	متروك وقد كذبه الثوري.
٩-	أبو هارون العبدي	في "الكاشف": متروك، وفي	متروك، ومنهم من	قال يحيى بن سعيد: ضعفه شعبة وما زال بن عون يروي عنه حتى مات، وقال البخاري: تركه يحيى القطان، وقال أحمد: من	متروك، ومنهم من

<p>كذبه شيعي.</p>	<p>ليس بشيء، وقال الدوري عن ابن معين: كان عندهم لا يصدق في حديثه وكانت عنده صحيفة يقول: هذه صحيفة الوصي، وقال أبو زرعة: ضعيف حديث، وقال أبو حاتم: ضعيف أضعف من بشر بن حرب، وقال الجوزجاني كذاب مفتر وقال الحاكم أبو أحمد متروك، وقال ابن حبان: كان يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه لا يحل كتب حديثه الا على جهة التعجب، وقال ابن معين: كان غير ثقة يكذب، قال عثمان بن أبي شيبة كان كذابا وقال ابن سعد في "الطبقات": كان ضعيفاً في الحديث، وقال ابن البرقي: أهل البصرة يضعفونه، وقال علي بن المدني: لست أروي عنه، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ضعيف الحديث وقد تحامل بعضهم فنسبه إلى الكذب.</p>	<p>كذبه، شيعي، من الرابعة.</p>	<p>"الميزان": تابعي لين بمرة، وفي "الديوان": مجمع على ضعفه.</p>	<p>البصري</p>
-----------------------	--	--	---	---------------

فهرس المصادر والمراجع

- ١- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية. الهاشمي، سعدي بن مهدي. د.ط، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢- الأحاد والمثاني. الشيباني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد. تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة. ط١، الرياض: دار الراجعية، ١٤١١ - ١٩٩١م.
- ٣- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. الفارسي، الأمير علاء الدين علي بن بلبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- ٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. الألباني، محمد ناصر الدين. إشراف: زهير الشاويش. ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- ٥- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- ٦- التاريخ الكبير. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. د.ط، حيدر آباد: د.ت.
- ٧- تقريب التهذيب. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. تحقيق: محمد عوامة. ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
- ٨- تهذيب التهذيب. العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. ط١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ.
- ٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
- ١٠- الثقات. البُستي، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الدارمي. ط١، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
- ١١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط١، د.م: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ١٤٢٢هـ.

- ١٢- الجرح والتعديل. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن أبي حاتم التميمي. ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- ١٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. د.ط، بجوار محافظة مصر: السعادة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ١٤- الدعوات الكبير. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوَجْردي الخراساني. تحقيق: بدر بن عبد الله البدر. ط١، الكويت: غراس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩ م.
- ١٥- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز. تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري. ط٢، مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- ١٦- السنة. المَرَوَزِي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج. تحقيق: سالم أحمد السلفي. ط١ بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٨ هـ.
- ١٧- سنن ابن ماجه. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. د.ط، د.م: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- ١٨- سنن أبي داود. السَّجِسْتَانِي، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. د.ط، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.
- ١٩- سنن الترمذي. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك. تحقيق: بشار عواد معروف. د.ط، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨ م.
- ٢٠- سنن الدارقطني. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن نعمان بن دينار البغدادي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢١- السنن الصغير. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوَجْردي الخراساني. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي. ط١، كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

- ٢٢- السنن الكبرى. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِرْدِي الخراساني. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٣- السنن الكبرى. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرنؤوط، تقديم: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٤- سير أعلام النبلاء. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. ط٣، دم: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٥- شرح علل الترمذي. الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلمي. تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد. ط١، الأردن - الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٦- شرح معاني الآثار. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي. تحقيق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، مراجعة: د يوسف عبد الرحمن. ط١، دم: عالم الكتب، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٧- شعب الإيمان. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِرْدِي الخراساني. تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، إشراف: مختار أحمد الندوي. ط١، الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٨- الضعفاء الكبير. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي. ط١، بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٢٩- ضعيف الجامع الصغير وزيادته. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. إشراف: زهير الشاوي. د.ط، دم: المكتب الإسلامي، د.ت.
- ٣٠- ضعيف سنن الترمذي. الألباني، محمد ناصر الدين. إشراف: زهير الشاويش. ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٣١- الطبقات الكبرى. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- ٣٢- الطبقات. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. تحقيق: مشهور حسن- عبد الكريم الوريكات. ط١، الأردن-الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- ٣٣- العلل ومعرفة الرجال. الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ.
- ٣٤- عمل اليوم والليلة. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. تحقيق: د. فاروق حمادة. ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
- ٣٥- الكامل في ضعفاء الرجال. الجرجاني، أبو أحمد بن عدي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة. ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٦- كتاب العلل. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- ٣٧- الكفاية في علم الرواية. البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب. تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. د.ط، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ت.
- ٣٨- الكواكب الدرية على المنظومة البيقونية. الحربي، سليمان بن خالد، د.ط، دم: دن، د.ت.
- ٣٩- لسان الميزان. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. تحقيق: دائرة المعارف النظامية في الهند. ط٢، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
- ٤٠- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. البُستي، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبُد التميمي الدارمي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط١، حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ.
- ٤١- المستدرك على الصحيحين. النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١ - ١٩٩٠م.

- ٤٢- مسند أبي داود الطيالسي. الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود البصري. تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي. ط١، مصر: دار هجر، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٣- مسند أبي يعلى. الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي. تحقيق: حسين سليم أسد. ط١، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.
- ٤٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل. الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٤٥- مسند الدارمي. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن التميمي السمرقندي. تحقيق: حسين سليم أسد. ط١، المملكة العربية السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٦- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- ٤٧- المصنف في الأحاديث والآثار. العبسي، أبو بكر بن أبي شيبه، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ.
- ٤٨- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. تحقيق: مجموعة من الباحثين في (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري. ط١، السعودية: دار العاصمة، دار الغيث، ١٤١٩هـ.
- ٤٩- المعجم الأوسط. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. د.ط، القاهرة: دار الحرمين، د.ت.
- ٥٠- المعجم الكبير. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط٢، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت.

- ٥١- معجم اللغة العربية المعاصرة. عمر، د أحمد مختار عبد الحميد. ط١، د.م: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٥٢- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار). د.ط، د.م: دار الدعوة، د.ت.
- ٥٣- المغني في الضعفاء. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز. تحقيق: نور الدين عتر. د.ط، د.م: دن، د.ت.
- ٥٤- مقدمة ابن الصلاح. ابن الصلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن. تحقيق: نور الدين عتر. د.ط، سوريا: دار الفكر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٥٥- منهج الإمام أبي عبد الرحمن في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال. سعد، قاسم علي. ط١، دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٥٦- الموطأ. الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ط١، أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٥٧- الموقظة. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز. اعتناء: عبد الفتاح أبو غُدَّة. ط٢، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٢هـ.
- ٥٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط١، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- ٥٩- النكت على كتاب ابن الصلاح. العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٦٠- النهاية في غريب الحديث. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي. د.ط، بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

